دور القيم الاجتماعية والثقافة السلبيه في إعاقة خطط التنمية

احمد سالم سليمان المراعيه
رئيس وحده التنميه
بلديه الاشعري

الملخص

آثار الثقافة على مسارات التنمية الاقتصادية للمدن. إنه ينتقل من الاعتراف بأن الثقافة هي مكون رئيسي للنشاط الاقتصادي ما بعد الصناعي الذي يعتمد على المعلومات بشكل مكثف. التنمية الاقتصادية الموجهة نحو الثقافة هي التنمية التي تدمج العناصر الرمزية والإبداعية في أي جانب من جوانب الاقتصاد الحضري، وتسعى للتميز والابتكار ومستوى أعلى من التفاعل بين المعرفة المحلية الفردية والاجتماعية والأسواق المعولمة. في الوقت الحاضر، تنفق المدن أكثر فأكثر على البرامج الثقافية بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية الكبيرة، والتي من المفترض أن تكون محركات للتنمية المعالم الحضرية التي تؤثر على صورة وجاذبية المدينة للاستثمارات الخاصة، ولكن أيضًا منصات "الإبداع الجديد" الطبقة "ومحفزات الاندماج الاجتماعي من خلال التفكير الذاتي والاندماج الثقافي. ومع ذلك، هناك عدم يقين فيما يتعلق بنوع وحجم العائدات المتوقعة من مثل هذه المشاريع. علاوة على ذلك، فإن إبداع التمويل الأولي والديناميكية الثقافية هي قضية معقدة، حيث إن المؤسسات التقليدية ومقاربات السياسة بالكاد قادرة على التصالح مع الهياكل الاجتماعية الفوضوية الغامضة.

المقدمة

الثقافة مهمة اليوم أكثر من أي وقت مضى، فهي مهمة للمدن، مراكز القوة في المجتمع المعاصر. الثقافة هي قطاع اقتصادي متكامل مثل أي قطاع آخر له تأثيرات على البيئة الحضرية، تتراوح من الإنفاق المباشر وغير المباشر إلى خلق فرص العمل. الصناعات الثقافية عادة ما تكون كثيفة العمالة ؛ نموذجهم التنظيمي هو بالأحرى تفاعل شبكي للمنتجين متناهي الصغر وصغار المنتجين أكثر من التسلسل الهرمي لسلسلة التوريد للصناعات. علاوة على ذلك، فإن الثقافي سياقي وخاص إلى حد كبير. لهذه الأسباب، تعتبر مراكز المدن مساحات مميزة والاستهلاك الثقافي.

توفر المدن مساحة عمل مثالية للفنانين والمديرين الثقافيين ؛ وازدهارها الاقتصاد المحلي، وإقامة علاقة تكافلية مع الثقافة. أولاً، تولد الثقافة تأثيرات اقتصادية "غير ملموسة" أو غير مالية. لديها وظيفة لينة للرسوم المتحركة وتحسين نوعية الحياة، والتي تعد عنصرًا متزايد الأهمية في القدرة التنافسية للمدينة، إنه يحفز الإبداع البشري والقدرة على الابتكار، تصبح المعاني والقيم الرمزية الجديدة مدخلات لمفاهيم وعمليات المبتكرة، يمكن للمدينة تسويق نفسها كموقع مثالي للأفراد والشركات ووجهة ثقافية مفضلة للسياح ؛ يمكن أن يصبح مزيجها الثقافي الفريد والأصلي علامة تجارية معروفة.

علاوة على ذلك، قد تساهم الثقافة في تنمية حضرية أكثر توازناً واستدامة. الثقافة جزء لا يتجزأ من مشاريع الإنعاش الحضري في المناطق الحضرية المتدهورة في جميع أنحاء العالم المتقدم. إنه يوفر فرصة هائلة للتطور الشخصي والتفاعل الاجتماعي بين المجموعات الأضعف، ويمنح الأفراد "المستبعدين" فرصة لبدء أعمالهم التجارية الخاصة أو اللحاق بالركب اجتماعياً.

تمتد العلاقة بين المجتمع وثقافته إلى اهتمامات الأمان والوئام الاجتماعي. في عصر تميل فيه المجتمعات إلى أن تصبح متعددة الثقافات، تواجه الهويات وأساليب الحياة بعضها البعض. في التعددية الثقافية، يمكن للثقافة أن تكون رافعة تحفز الكبرياء، والتنمية الشخصية، وتحقيق الذات للأقليات، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون لغة مشتركة، وجسرًا بين المجموعات المختلفة. لهذا السبب، يُنظر إلى التنمية الثقافية والتخطيط على أنها قيمة لتسريع عمليات النمو أو التجديد الحضري. تستثمر المدن في المرافق والفعاليات

الثقافية، وفي الحفاظ على تراثها التاريخي، للانتقال إلى اقتصاد ما بعد الصناعة القائم على الخدمات المتقدمة، والمزيج الوظيفي المستدام، والجودة العالية للبيئة الحضرية.

وهذا يعني أنه يتعين على صانعي السياسات والسياسيين المنتخبين الحصول على الصورة الكاملة لأهمية الثقافة كأصل اقتصادي للمدينة، ومعرفة أين توجد المشاكل، وبأي طرق يمكن تنشيط وتعزيز أوجه التآزر بين التنمية الثقافية والاقتصاد المحلي.

ليس فقط المعلومات المتعلقة بالقطاع الثقافي للمدينة، والتي بالمناسبة لا تحظى باهتمام كبير من قبل معظم الإدارات البلدية في جميع أنحاء هناك حاجة أيضًا إلى معرفة واضحة بآثار الثقافة على الوظائف الأخرى للمدينة، من المجال الاقتصادي إلى الاعتبارات الاجتماعية والثقافية.

الثقافة تقود التنمية

على مدار العقد الماضي، أكدت الإحصاءات والمؤشرات والبيانات المتعلقة بالقطاع الثقافي، وكذلك الأنشطة التشغيلية، أن الثقافة يمكن أن تكون محركًا قويًا للتنمية، مع تأثيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية على مستوى المجتمع. مساهمة القطاع في الاقتصاد والتخفيف من حدة الفقر. يمكن للتراث الثقافي، والصناعات الثقافية والإبداعية، والسياحة الثقافية، والبنية التحتية الثقافية أن تكون بمثابة أدوات استراتيجية لتوليد الإيرادات، لا سيما في البلدان النامية بالنظر إلى تراثها الثقافي الغني في كثير من الأحيان والقوى العاملة الكبيرة.

تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية أحد أسرع القطاعات توسعًا في الاقتصاد العالمي بمعدل نمو يتطلب تعزيز هذا القطاع استثمارات رأسمالية محدودة، وينطوي على حواجز دخول منخفضة ويمكن أن يكون له تأثير مباشر على الفئات الضعيفة من السكان، الأنشطة الثقافية الرسمية والخاصة ساهمت من إجمالي السكان العاملين يعملون في مهن ثقافية.

تتضمن التنمية التي تقودها الثقافة أيضًا مجموعة من الفوائد غير النقدية، مثل زيادة الشمول الاجتماعي والتجذر، والمرونة، والابتكار، والإبداع وريادة الأعمال للأفراد والمجتمعات، واستخدام الموارد والمهارات والمعرفة المحلية. يساهم احترام أشكال التعبير الثقافي ودعمها في تعزيز رأس المال الاجتماعي للمجتمع ويعزز الثقة في المؤسسات

العامة. تؤثر العوامل الثقافية أيضًا على أنماط الحياة والسلوك الفردي وأنماط الاستهلاك والقيم المتعلقة بالإشراف البيئي وتفاعلنا مع البيئة الطبيعية. توفر أنظمة المعرفة المحلية والأصلية وممارسات الإدارة البيئية رؤى وأدوات قيمة لمواجهة التحديات البيئية، ومنع فقدان التنوع البيولوجي، والحد من تدهور الأراضي، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

الثقافة تمكن التنمية المستدامة

وقد أثبتت النُهج المراعية للثقافة بشكل ملموس كيف يمكن للفرد معالجة البعدين الاقتصادي وحقوق الإنسان للفقر في نفس الوقت، مع توفير حلول لقضايا التنمية المعقدة بطريقة مبتكرة ومتعددة القطاعات. في الواقع، للثقافة قوة تحويلية على مناهج التنمية الحالية، مما يساعد على توسيع نطاق مناقشة التنمية الحالية وجعل التنمية أكثر صلة باحتياجات الناس.

تعتبر التدخلات الإنمائية التي تستجيب للسياق الثقافي وخصوصيات المكان والمجتمع، وتعزز نهجًا محوره الإنسان في التنمية، هي الأكثر فعالية، ومن المرجح أن تسفر وشاملة ومنصفة. علاوة على ذلك، فإن الاعتراف بالتنوع الثقافي وتعزيز احترامه في إطار نهج قائم على حقوق الإنسان يمكن أن ييسر الحوار بين الثقافات ويمنع النزاعات ويحمي حقوق الفئات المهمشة، داخل الدول وفيما بينها، وبالتالي تهيئة الظروف المثلى لتحقيق أهداف التنمية. الثقافة، إذا فهمت بهذه الطريقة، تجعل التنمية أكثر استدامة.

- **الاستفادة من إمكانات الثقافة ما بعد 2015**

وقد كشف فشل برامج التنمية، والفجوات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عن عدم كفاية السياسات والنهج العالمية للتنمية بغض النظر عن السياق الثقافي. يؤدي دمج الثقافة في وسياسات التنمية المستدامة إلى تعزيز نهج التنمية الشامل الذي يركز على الإنسان بالإضافة إلى كونها مصدرًا اجتماعيًا واقتصاديًا قويًا. الثقافة هي اهتمام مستعرض وشامل، ومن ثم فهي تؤثر على جميع أبعاد التنمية. ومع ذلك، فإن النظر في دور الثقافة في التنمية المستدامة يتطلب إيلاء الاهتمام الواجب للعمليات.

ويمكن أن يكفل الصياغة الأفضل لجدول أعمال مشترك ومبادئ توجيهية لتعميم الثقافة في الولايات المميزة للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 أكثر فعالية لاحتياجات التنمية. يجب أن تعترف خطة التنمية لما بعد عام 2015 أيضًا بالمساهمة المحددة التي قدمتها الثقافة كقطاع، يشمل التراث المادي وغير المادي، والصناعات الثقافية والإبداعية والبنى التحتية الثقافية، نحو تحقيق التنمية المستدامة، كما يتضح من التخفيف من حدة الفقر، والإدماج الاجتماعي و الاستدامة البيئية.

هناك اهتمام متزايد بالثقافة كجزء لا يتجزأ من مناقشات التنمية الأوسع على المستوى القطري. في حين تم ذكر الثقافة قبل 5 سنوات في أقل من 30٪ فقط من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إلا أنها مذكورة الآن في 70٪ منها. تم تعريف الثقافة على أنها نتيجة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في العديد من البلدان. في الواقع، في مجال الثقافة أو تتبنى بانتظام مناهج تراعي الثقافة.

- **دمج الثقافة في أجندة التنمية: الإطار المعياري**

لدمج الثقافة في أجندة التنمية، هناك حاجة إلى أهداف واضحة، وتعريفات، وآليات، وأدوات، وأنظمة مراقبة وتقييم.

يوجد جهاز معياري مهم في هذا المجال: سبع اتفاقيات ثقافية تتناول التراث المادي وغير المادي، وتنوع أشكال التعبير الثقافي والصناعات الإبداعية، والاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية (مثل اتفاقية التراث العالمي، واتفاقية التراث غير المادي، واتفاقية التراث الثقافي غير المادي). حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي). وضعت منظمة الأمم المتحدة للعلم والتعليم والثقافة سياسات وتشريعات ومعايير ومبادئ توجيهية تشغيلية وأدوات رصد وتقييم وبرامج لبناء القدرات وصناديق دولية، وكذلك كإجراءات عملية ملموسة تحمي الثقافة وتعززها، وتساهم في تنمية قدرات المؤسسات الثقافية، وتبني شبكات من المهنيين، وتشرك المجتمعات المحلية بنشاط.

دمج الثقافة في الحوكمة

1. دمج الثقافة في مفهوم التنمية وقياسها وممارستها بهدف النهوض بالتنمية الشاملة والعادلة والمستدامة. الاستفادة من مساهمة القطاع الثقافي في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر
2. دعم السياحة الثقافية المستدامة والصناعات الثقافية والإبداعية والمؤسسات الثقافية والتنشيط الحضري القائم على الثقافة كقطاعات فرعية اقتصادية قوية توفر فرص عمل لائقة وتحفز التنمية المحلية وتعزز ريادة الأعمال.
3. ينبغي للتنمية الاقتصادية التي تقودها الثقافة أن تأخذ في الحسبان حماية الأصول الثقافية التي غالباً ما تكون هشة وتشكل رأسمالاً فريداً وغير متجدد.

الاستفادة من المعارف التقليدية لتعزيز الاستدامة البيئية

- دمج المعارف والممارسات التقليدية في مخططات البيئة المستدامة والسعي إلى التآزر بين الممارسات البيئية التقليدية والتكنولوجيات العالية. البناء على الثقافة لتعزيز التماسك الاجتماعي
- تعزيز الحوار بين الثقافات لتسخير التماسك الاجتماعي وبالتالي خلق بيئة مواتية للتنمية.
- الاستفادة من إمكانات الفنون لتعزيز التماسك الاجتماعي وتطوير ريادة الأعمال، وخاصة بين الشباب، وفي حالات ما بعد الصراع وما بعد الكوارث.

الكتلة الثقافية والنسيج الاجتماعي والبيئي للمدينة

والنتيجة الطبيعية لنموذج التحضر هو أن السياسة الحضرية يجب أن تقدم استخدامًا "سلسًا" ومتوازنًا للفضاء، حيث يتم تقليل تكاليف التنقل إلى الحد الأدنى ويتم إعادة تكوين الاحتكاكات الاجتماعية والاقتصادية.

يعد النسيج الحضري الكثيف ثقافيًا اليوم مكانًا جذابًا لكل من الفئات الاجتماعية الضعيفة، الذين يرون الفرصة لتقييم مهاراتهم ومعرفتهم، وللموارد البشرية المتطورة (خاصة الأسر أحادية النواة والأزواج الشباب) الذين يقدرون المستويات العالية

نوعية الحياة من الفرص الثقافية والحراك الاجتماعي. يُقال إن البيئة الاجتماعية المنفتحة والمتسامحة أكثر مرونة في مواجهة "الصدمات"، وقادرة على تحويل عدم التجانس إلى قوة تنافسية.

تساهم الأنشطة الثقافية في تحديد "حدود" التنمية من وجهة النظر المكانية / الوظيفية، وتفضل الحفاظ على الظروف اللازمة للحفاظ على إمكانات التنمية في مكانها الصحيح. تؤثر المشاريع الثقافية على التنظيم المكاني للمدينة، مما يخفف الضغط من مراكز المدن المزدحمة ويوفر فرص التجديد حتى للمناطق الهامشية أو بدلاً من ذلك، يعيد تركيز الاهتمام والاستثمار نحو مراكز المدن المتداعية. من خلال الترويج للتراث المحلي والحفاظ على العاصمة الثقافية، يمكن الحفاظ على الشعور بالمكان والهوية ورعايتهما. قد تساهم المشاريع الثقافية في نهاية المطاف في مجتمع أكثر تماسكًا وتوازنًا، مما يمنح المجتمع إمكانية اكتشاف ثقافاتهم وثقافاتهم الأخرى وتاريخها، وتوفير الوصول والفرص للتنمية الشخصية للفئات المحرومة.

القيم الجوهرية والفعالة للثقافة

تتعاون الثقافة بشكل متزايد مع خدمات أخرى مثل التعليم والصحة والتوظيف والرعاية الاجتماعية. يتم التعرف على الثقافة لقيمتها الجوهرية وقيمتها الأساسية. ترتبط القيمة الجوهرية للثقافة بقدرة الناس على معرفة أنفسهم بشكل أفضل وفهم بعضهم البعض بشكل أفضل. ترتبط القيمة الأساسية للثقافة بمساهمتها في جودة الحياة في العديد من مكوناتها. في عصر المجتمع الإبداعي، تساعد جودة الثقافة في جعل الناس أكثر انعكاسًا وإبداعًا. وهذا بلا شك شكل خاص من أشكال الإبداع، يقوم على الفضول والخيال. يختلف هذا الإبداع الفني عن الإبداع العلمي. عمليتها أكثر أفقية، لا ينتج عنها من عملية التجربة والأخطاء ولكن من عملية الاستكشاف والانعكاسية. قد يواجه المنطق التنازلي لدولة الرفاهية التقليدية صعوبات في دمج مطلب ثقافي مضطرب قائم على القرب المحلي والشراكة وإعادة المزج والتشعبات.

ظروف جديدة في سوق السلع الثقافية

بالتوازي مع التأثيرات على استهلاك السلع الثقافية، تؤدي نفس العناصر إلى ظروف جديدة في السلع الثقافية.

1) تحدث المنتجات الثقافية في شبكات الشركات التي يتم فيها تعايش أكبر مع العديد من الشركات الصغيرة والمتخصصة ولكن حيث يتغير محتوى الإخراج والتصميم باستمرار.
2) تميل أسواق العمل المرتبطة بهذه القطاعات إلى أن تكون "مضطربة" للغاية. يشارك العديد من الفنانين والفنيين في أشكال مؤقتة وخزنة من العمل، حيث يتم تنسيق ممارسات العمل الخاصة بهم بشكل منهجي ضمن فرق مؤقتة موجهة نحو المشاريع.
3) تتنافس الخدمات والمنتجات الفنية والثقافية أولاً بناءً على حداثة وتقديرها، وفقط بعد تكاليفها. من أجل التعامل مع الأسواق المحفوفة بالمخاطر وغير المستقرة، يتم دمج الشركات بشكل متزايد في الشبكات الممتدة بين الشركات.
4) في هذا السياق، فإن النكهات المحلية التي تنعكس عليها الخدمة الثقافية أو المنتجات ذات صلة للغاية وتساهم في وضع العلامات التجارية للإقماء المحلية وإنتاجها. وهذا ما يفسر سبب ظهور المناطق المزدهرة في كثير من الأحيان في الأماكن التي تظهر فيها والثقافيون، مرتبطًا بالتضامن العضوي.

كيف يمكن للثقافة المساهمة في التنمية المحلية؟

الثقافة حاليًا على جدول أعمال المدن والمناطق والأقاليم. عندما تركز المنظورات الدولية أو العالمية بشكل أكبر على البعد التكنولوجي للثقافة، تذكرنا المنظورات المحلية بأن الثقافة تهم رأس المال الاجتماعي. إنه يعكس هوية تتيح أصالة وتمييز منطقة محلية. إنه يؤدي إلى الثقة والتعاون اللازمة السلع الثقافية، إذا كان تنوع التعبيرات الثقافية يحظى باحترام. تؤدي طبيعة المنتجات الثقافية للمنتج الثقافي إلى مزايا تنافسية للإقليم، حيث لا يمكن أن يحدث الاستهلاك إلا من خلال زيارة الموقع، كما هو الحال في الفنون المسرحية أو السياحة الثقافية، أو عن طريق عكس أصالة السلع الثقافية. في هذا السياق، تتيح لنا منظورين أن نفهم كيف يمكن للثقافة المساهمة في التنمية المحلية وكيف تدعم الحكومات المحلية هذه العلاقة.

يبدأ المنظور الأول من حقيقة أن التدفقات الثقافية العالمية تتفاعل مع البيئات المحلية. تتميز التدفقات الثقافية العالمية، التي تتضح من شركات مثل، بحجم مواردها التكنولوجية والتواصل والمالية؛ استثمارهم المحتمل لإنشاء الأنشطة والوظائف؛ والتناضح بين سلاسل القيمة الخاصة بهم مع قطاعات أخرى من النشاط. تبرز الثقافة المحلية المواهب وتسمح بالتجربة. هذان النوعان من التدفقات الثقافية يكسبان من التعاون: التدفقات العالمية لأنهما يجدون في البيئات الثقافية المحلية المواهب، كما يحتاجون؛ التدفقات المحلية لأنهم يمكنهم العثور على الموارد المالية والاتصالات اللازمة لقابليتها. مثل هذه الروابط ليست عفوية وتحتاج إلى رعايتها. يشهد تحول المهرجانات العالمية، من الأنشطة المحلية الدورية إلى الدائمة أو العلاقات بين الفنانين البصريين والحرفيين والمصممين على أهمية هذه الروابط.

يتناول المنظور الثاني التعبير بين القيمة الثقافية الجوهرية والقيم الثقافية الآلية. يمكن أن تظهر إمكانات الانعكاسية والإبداع الناتجة عن التجارب الثقافية – أو قيمتها الثقافية الجوهرية – في المجالات التي تعتبر غير ثقافية، مثل تلك الخاصة بالصحة أو التضمين أو الحضرية. مزيجهم أبعد ما يكون عن السهل: قد تكون هناك معارضة بين المنطق الفني والمهني، لا سيما من الناحية المالية. غالبًا ما يتم إعاقة تقييم النتائج المتوقعة من القيم الآلية بسبب الانقسام بين إنتاج المخرجات قصيرة الأجل والنتائج المتوقعة على المدى الطويل.

ما هي فوائد الثقافة؟

يتطلب تقييم مساهمة الثقافة في التنمية المحلية فهم الفوائد الواسعة من الفنون والثقافة. الممارسة الثقافية هي تجربة أود، مما يجعل الناس انعكاسين وتشاركين، وبالتالي تطوير القدرات الفردية والاجتماعية. عادة ما يتم تحديد هذا في الأدب باعتباره القيمة الجوهرية للثقافة. عندما تترجم الممارسات الثقافية إلى مجالات أخرى مثل الصحة والتعليم، قد يكون لها آثار اجتماعية واقتصادية أخرى، مثل منع المتسربين في التعليم، وتحسين الصحة، وجعل الناس أكثر مرونة في البحث عن وظيفة، والنمو أكثر شمولاً، إلخ. هي قيم فعالة للثقافة.

الفوائد الجوهرية للثقافة: القرب والمشاركة والخبرة

قد تشمل الأنشطة الثقافية الناس بنشاط وجعلهم انعكاسين. يفقر الجمهور السلبي عرضًا فنيًا مباشرًا أو زيارة متحف. على كيفية تعزيز انعكاسية المستخدمين هو متحف سانتا كروز الذي وصفته نينا سيمون في المتحف التشاركي. أولاً، من خلال "المشاركة المستضافة"، يتحول المتحف إلى جزء من مرافقه أو موارده لتقديم البرامج التي طورتها وتنفيذها من قبل المجموعات العامة أو الزوار غير العاديين.، يمكن للزوار تجاوز تجربة شخصية للانخراط اجتماعيًا مع آخرين حول معنى وقيمة أعمال الفن. استخدم المتحف العديد من الأجهزة التكنولوجية والرقمية، والتي توضح «التشاركية المحلية» ليست باستثناء بعضها البعض.

يمكن أن تكون الثقافة أيضًا وسيلة لتعزيز إبداع الناس. شدد على دور الثقافة كعامل في ودور الفنانين كعمال فكريين عضويين. عندما تلعب العوامل غير الملموسة، مثل المعرفة والسلوك، دورًا رئيسيًا في تطوير البضائع الجديدة، يمكن أن تنقل الأنشطة الفنية الإبداع في جميع القطاعات الاقتصادية وتقديم العديد من المراجع في العلامات والأشكال والألوان والرموز . اقترح أن الإبداع يعتمد على القدرة على التفكير بعبارات جديدة وشخصية. وبالتالي، من المرجح أن يعزز درجة الماجستير في الفنون الإبداع أكثر من الماجستير في الإدارة يسلط الضوء على أن الفن هو مجال خبرة مثل العلم. تستمر الفنون أفقياً عن طريق الحدس، كل الحدس الجديد، وتوسيع منظور التفكير. ويوضح كيف يتضمن الفنانون عناصر لا نسخ بصرية للكائنات ولكن كمراجع أو أدلة على كيفية تصور الكائنات. وهكذا، تعلمنا الفنون أن ننظر إلى الأشياء بطريقة جديدة، وجعلنا أكثر إبداعًا من خلال مطالبة أن نكون مبدعين.

تأثير الثقافة في حالة التعليم

تقدم الثقافة والتعليم تآزرًا واضحًا، على الرغم من أن العلاقة بين المستويات التعليمية ومستويات المشاركة الثقافية أكثر تعقيدًا مما قد يتوقعه المرء. في الواقع، ليس بالضرورة أن الأشخاص المتعلمين تعليماً عالياً يتوقون أيضًا للوصول إلى الفرص الثقافية، والعكس صحيح. ومع ذلك، فإن التعليم والثقافة يتآكلان بشكل واضح في الاقتصادات المكثفة للمعرفة، وتظهر الأشكال المختلطة مثل إدخال الحوافز المثيرة في البرامج التعليمية

كما في حالة ما يسمى بالألعاب الخطيرة. يبدو أنه من المحتمل أنه على مدار العقود المقبلة، ستتخلل المنصات التعليمية بشكل تدريجي عن طريق الواجهات والأجهزة التي يتم تصديرها من بيئة الوسائط المتعددة الناشئة، مثل الواقع المعزز والمخصب.

يتم بالفعل استبدال الامتثال للبرامج التعليمية المصممة مسبقًا جزئيًا من خلال تحديد هدف الفردية والفريق كوسيلة لاستغلال حوافز التعلم بناءً على الدافع الجوهري، بعد منطق هو نموذجي للتجارب الثقافية.

دور الثقافة في التجديد الحضري

كانت ظاهرة "المدينة الإبداعية" والضجيج العالمي للطبقة الإبداعية أحد الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على التخطيط الحضري والتصميم في العقدين الأخيرين. أفضل للمدن وجاذبية المدن في اقتصاد عولمة متزايد التنافسية. في سياق مهارات ومواهب متزايدة عبر الهاتف المحمول، أصبح ضمان الظروف المعيشية الجيدة حافزًا رئيسيًا للمدن المستعدة لجذب المهنيين المؤهلين. تعد الحياة الثقافية المفعمة بالحيوية والمحفزة عنصراً رئيسياً في الجاذبية، خاصة بالنسبة للمهنيين الموهوبين، والتي تبحث عن بيئة محفزة فكريًا ليس فقط لوقت فراغهم ولكن أيضًا كمصدر للإلهام والتحفيز في المجال المهني. وبالتالي، فإن المدن التي ترغب في وضع نفسها في المنافسة العالمية على المواهب تستثمر أيضًا في بناء أصول ثقافية رفيعة المستوى، مثل المؤسسات الثقافية.

الخاتمة

تمتد العلاقة بين المجتمع وثقافته إلى اهتمامات الأمان والوئام الاجتماعي. في عصر تميل فيه المجتمعات إلى أن تصبح متعددة الثقافات، تواجه الهويات وأساليب الحياة بعضها البعض. في التعددية الثقافية، يمكن للثقافة أن تكون رافعة تحفز الكبرياء، والتنمية الشخصية، وتحقيق الذات للأقليات، وفي نفس الوقت يمكن أن تكون لغة مشتركة، وجسرًا بين المجموعات المختلفة. لهذا السبب، يُنظر إلى التنمية الثقافية والتخطيط على أنها قيمة لتسريع عمليات النمو أو التجديد الحضري. تستثمر المدن في المرافق والفعاليات الثقافية، وفي الحفاظ على تراثها التاريخي، للانتقال إلى اقتصاد ما بعد الصناعة القائم على الخدمات المتقدمة، والمزيج الوظيفي المستدام، والجودة العالية للبيئة الحضرية. كانت هناك ثقافة في مكان العمل وعوامل البيئة التي لعبت دورًا سلبيًا جعل الجانب الثقافي الذي يهيمن عليه الذكور في ثقافة وبيئتهم في مكان العمل من الصعب عليهم أن يشعروا في الرضا.

المصادر والمراجع

Ogunlana, S. (2009). Ineffective leadership: Investigating the negative attributes of leaders and organizational neutralizers. Engineering, Construction and Architectural Management.

Chua, D.K.H., Kog, Y.C. and Loh, P.K. (1999), "Critical success factors for different project objectives", Journal of Construction Engineering and Management, ASCE, Vol. 125 No. 3, pp. 142-50.

Conger, J. (1990), "The dark side of leadership", Organizational Dynamics, Vol. 19, pp. 44-55.

Dionne, S.D., Yammarino, F.J., Atwater, L.E. and James, L.R. (2002), "Neutralizing substitutes for leadership theory: leadership effects and common-source bias", Journal of Applied Psychology, Vol. 87 No. 3, pp. 454-64

Fiedler, F.E., Chemers, M.M. and Mahar, L. (1978), "Improving leadership effectiveness: the leader match concept", Administrative Science Quarterly, Vol. 23 No. 3, pp. 496-505.

Griffin, R.W. and O'Leary-Kelly, A.M. (2004), "An introduction to the dark side", in Griffin, R.W. and O'Leary-Kelly, A.M. (Eds), The Dark Side of Organizational Behavior, Jossey-Bass, San Francisco, CA, pp. 1-19.

Hogan, R., Raskin, R. and Fazzini, D. (1990), "The dark side of charisma", in Clark, K. and Clark, M. (Eds), Measures of Leadership, Leadership Library of America, West Orange, NJ, pp. 343-54.

House, R. and Howell, J. (1992), "Personality and charismatic leadership", The Leadership Quarterly, Vol. 3, pp. 81-108.

Becker, B. E., & Luthar, S. S. (2002). Social-emotional factors affecting achievement outcomes among disadvantaged students: Closing the achievement gap. Educational psychologist, 37(4), 197-214.

Noguera, P. A. (2003). The trouble with Black boys: The role and influence of environmental and cultural factors on the academic performance of African American males. Urban education, 38(4), 431-459.

Aladwani, A. M. (2016). Corruption as a source of e-Government projects failure in developing countries: A theoretical exposition. International Journal of Information Management, 36(1), 105-112.